نظرية الدساتير

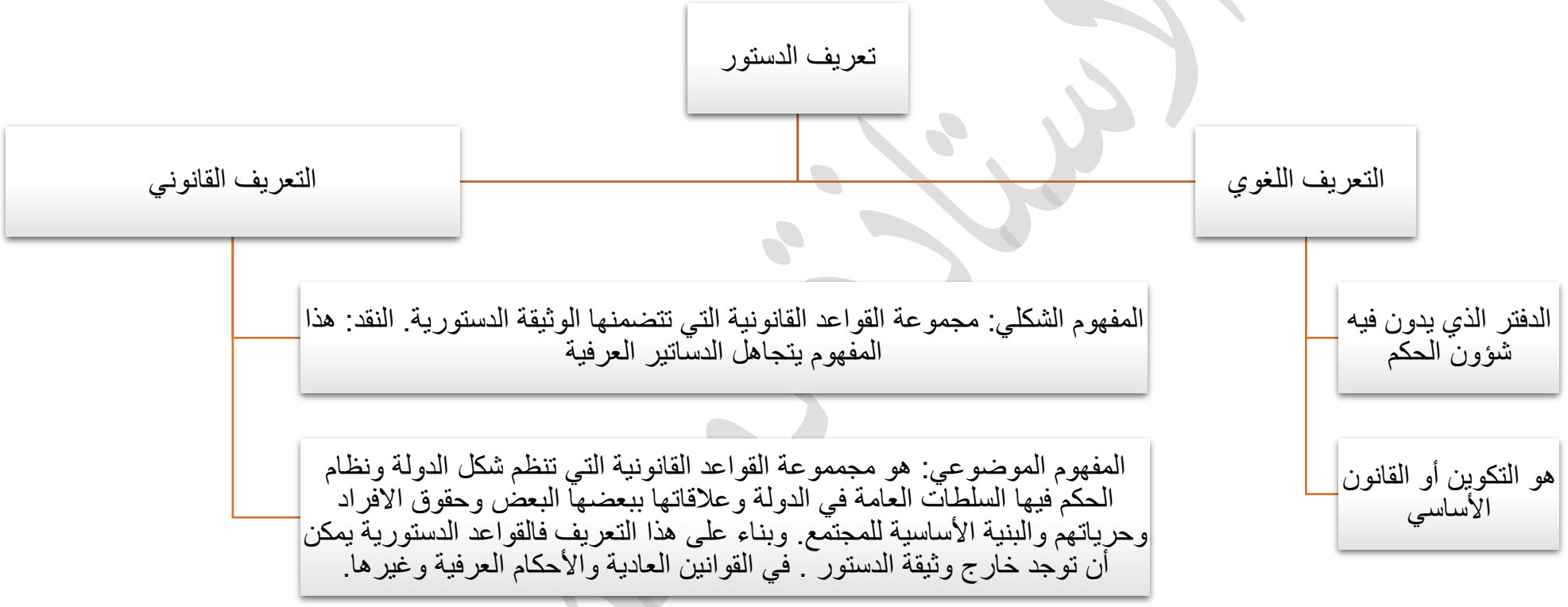
تعريف الدستور
التعريف اللغوي
الدفتر الذي يدون فيه شؤون الحكم
هو التكوين أو القانون الأساسي
التعريف القانوني
المفهوم الشكلي: مجموعة القواعد القانونية التي تتضمنها الوثيقة الدستورية. النقد: هذا المفهوم يتجاهل الدساتير العرفية
المفهوم الموضوعي: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها السلطات العامة في الدولة وعلاقاتها ببعضها البعض وحقوق الافراد وحرياتهم والبنية الأساسية للمجتمع. وبناء على هذا التعريف فالقواعد الدستورية يمكن أن توجد خارج وثيقة الدستور . في القوانين العادية والأحكام العرفية وغيرها.

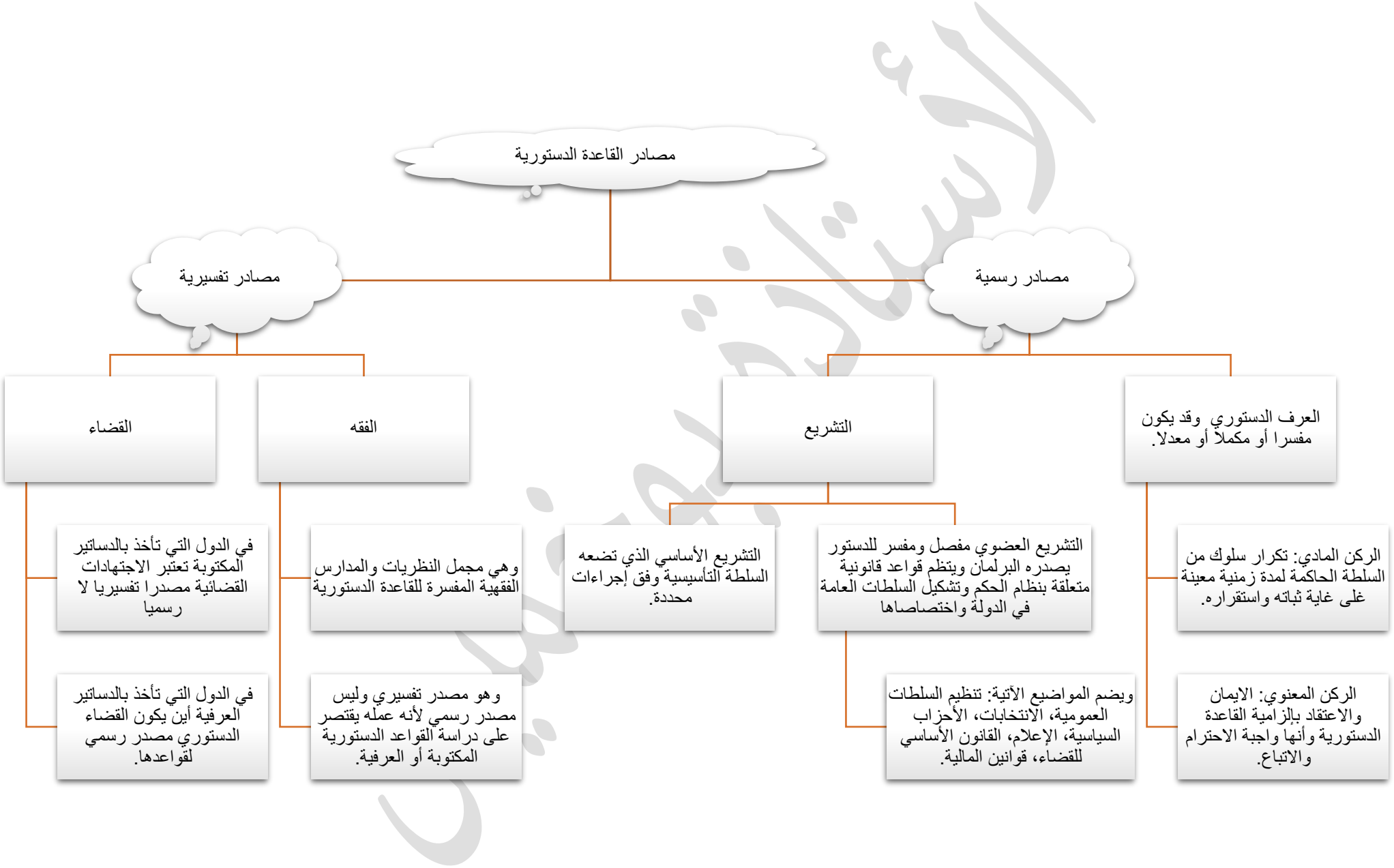
مصادر القاعدة الدستورية
مصادر رسمية
مصادر تفسيرية
العرف الدستوري وقد يكون مفسرا أو مكملا أو معدلا.
التشريع
الفقه
القضاء
الركن المادي: تكرار سلوك من السلطة الحاكمة لمدة زمنية معينة غلى غاية ثباته واستقراره.
الركن المعنوي: الايمان والاعتقاد بإلزامية القاعدة الدستورية وأنها واجبة الاحترام والاتباع.
التشريع العضوي مفصل ومفسر للدستور يصدره البرلمان ويتظم قواعد قانونية متعلقة بنظام الحكم وتشكيل السلطات العامة في الدولة واختصاصاها
التشريع الأساسي الذي تضعه السلطة التأسيسية وفق إجراءات محددة.
ويضم المواضيع الآتية: تنظيم السلطات العمومية، الانتخابات، الأحزاب السياسية، الإعلام، القانون الأساسي للقضاء، قوانين المالية.
وهي مجمل النظريات والمدارس الفقهية المفسرة للقاعدة الدستورية
وهو مصدر تفسيري وليس مصدر رسمي لأنه عمله يقتصر على دراسة القواعد الدستورية المكتوبة أو العرفية.
في الدول التي تأخذ بالدساتير المكتوبة تعتبر الاجتهادات القضائية مصدرا تفسيريا لا رسميا
في الدول التي تأخذ بالدساتير العرفية أين يكون القضاء الدستوري مصدر رسمي لقواعدها.

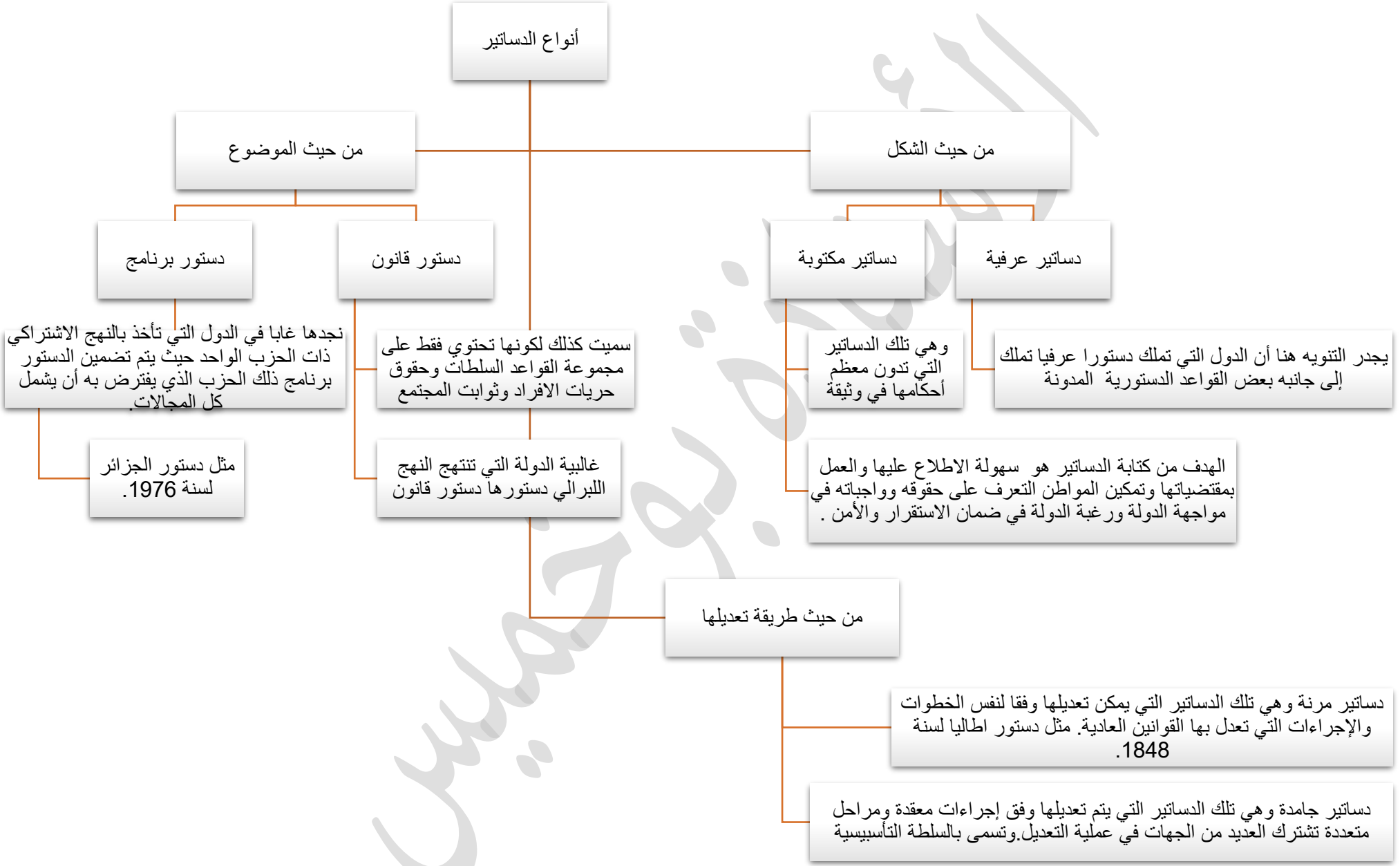
أنواع الدساتير
من حيث الشكل
من حيث الموضوع
دساتير عرفية
دساتير مكتوبة
دستور قانون
دستور برنامج
يجدر التنويه هنا أن الدول التي تملك دستورا عرفيا تملك إلى جانبه بعض القواعد الدستورية المدونة
وهي تلك الدساتير التي تدون معظم أحكامها في وثيقة
الهدف من كتابة الدساتير هو سهولة الاطلاع عليها والعمل بمقتضياتها وتمكين المواطن التعرف على حقوقه وواجباته في مواجهة الدولة ورغبة الدولة في ضمان الاستقرار والأمن .
سميت كذلك لكونها تحتوي فقط على مجموعة القواعد السلطات وحقوق حريات الافراد وثوابت المجتمع
نجدها غابا في الدول التي تأخذ بالنهج الاشتراكي ذات الحزب الواحد حيث يتم تضمين الدستور برنامج ذلك الحزب الذي يفترض به أن يشمل كل المجالات.
غالبية الدولة التي تنتهج النهج اللبرالي دستورها دستور قانون
مثل دستور الجزائر لسنة 1976.
من حيث طريقة تعديلها
دساتير مرنة وهي تلك الدساتير التي يمكن تعديلها وفقا لنفس الخطوات والإجراءات التي تعدل بها القوانين العادية. مثل دستور اطاليا لسنة 1848.
دساتير جامدة وهي تلك الدساتير التي يتم تعديلها وفق إجراءات معقدة ومراحل متعددة تشترك العديد من الجهات في عملية التعديل.وتسمى بالسلطة التأسيسية